

بسم الله الرحمن الرحيم



المجلس التشريعي الفلسطيني

الدورة غير العادية الرابعة

الجلسة الأولى - الاجتماع الثامن والستون

المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة

يومي الأربعاء والخميس 4-5/12/2013م

قرار رقم (1373/ع.غ.1/4)

المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته الأولى - الاجتماع الثامن والستون المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة
يوم الأربعاء الموافق 2013/12/4م.

أخذاً بعين الاعتبار:

- تقرير اللجنة السياسية حول المفاوضات مع الكيان الصهيوني
- أحكام النظام الداخلي.
- نقاش ومدخلات الأخوات والإخوة أعضاء المجلس.

يقرر:

- 1- أولاً: قبول تقرير اللجنة السياسية حول المفاوضات مع الكيان الصهيوني بالإجماع مع التعديلات.
- 2- ثانياً: إقرار توصيات تقرير اللجنة السياسية حول المفاوضات مع الكيان الصهيوني وهي كالتالي:
- التأكيد على قرارات المجلس التشريعي السابقة وبيانات رئاسته الخاصة برفض المفاوضات مع الكيان الصهيوني.
- 2- يؤكد المجلس على رفض المفاوضات مع الكيان الصهيوني بأي شكلٍ في خارج التفويض الشعبي والوطني ودون الإجماع الوطني الفلسطيني، وتحمل اللجنة حركة فتح والمفاوض المسئولية الكاملة عن نتائج المفاوضات.
- 3- يعتبر المجلس التشريعي المفاوض الفلسطيني غير شرعي ولا يمثل الكل والإجماع الفلسطيني، وهو لا يملك أي أغلبية شعبية أو سياسية تفوضه للحديث باسم الشعب الفلسطيني.

- 4- التأكيد على أن أي اتفاق ينتج عن المفاوضات يمس بالحقوق والثوابت الفلسطينية غير مُلزم لشعبنا الفلسطيني.
- 5- يحذر المجلس التشريعي المفاوضات الفلسطيني من الإقدام على اتفاقات أو تفاهات لم يصادق عليها المجلس التشريعي وتجمعات الشعب في كل أماكن تواجده.
- 6- يحذر المجلس التشريعي المفاوضات من الاستمرار في نهج المفاوضات، إذ أن نتائج المفاوضات محسومة مسبقاً لصالح الكيان الصهيوني وفق النظرية الصفرية التي يفرض فيها القوي شروطه على الضعيف، وأن الاستمرار فيها هو تساقق مع سياسات الكيان الصهيوني في تصفية القضية.
- 7- يؤكد المجلس التشريعي على أن خيار واستراتيجية المقاومة المسلحة هي الخيار والاستراتيجية الناجحة في فرض المواقف السياسية ولتحقيق الأهداف الوطنية العليا.
- 8- التأكيد على الوقوف بجانب شعبنا الفلسطيني في كل تواجده، وتحية جماهير شعبنا الفلسطيني المتمسكين بأرضهم وحقوقهم في النقب في مواجهة مشروع "برافر" التهجير الصهيوني الاستيطاني.
- 9- دعوة جميع القوى السياسية والفصائل البدء الفوري لتنفيذ اتفاقات المصالحة وفق مشروع المقاومة.
- 10- دعوة جميع القوى والفصائل الوطنية إلى تشكيل جبهة وطنية رافضة للمفاوضات مهمتها التالي:-
 - أ- وقف أي آثار سلبية لعملية التفاوض على حقوق وثوابت الشعب الفلسطيني.
 - ب- القيام بجهد وطني منظم يهدف إلى توعية الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات حول التمسك بالحقوق والثوابت وواجباته في هذه المرحلة.
 - ت- العمل على أكبر حملة شعبية فلسطينية عبر كافة الوسائل المتاحة تعكس الموقف الحقيقي للشعب الفلسطيني في أماكن تواجده مما يجري في المفاوضات.
- 11- دعوة الحكومة الفلسطينية وجميع القوى السياسية والفصائل وجماهير شعبنا الفلسطيني لمؤازرة إخوانهم في القدس والضفة الغربية لمقاومة سياسات التهجير والاستيطان الصهيونية.
- 12- يدعو المجلس التشريعي جامعة الدول العربية بتحمل مسؤولياتها تجاه قضية فلسطين وسحب غطاءها للمفاوضات مع الكيان الصهيوني، كما تدعو اللجنة أمتنا العربية والإسلامية لرفض منهج التفاوض السلمي الذي يحقق الأهداف الصهيونية في المنطقة.
- 13- مراسلة الجهات العربية والدولية المعنية ومنظمات حقوق الإنسان للتقدم بدعاوى قضائية في المحافل الدولية لمحاكمة الكيان الصهيوني على جرائمه بحق الشعب الفلسطيني.

د. أحمد بحر
النائب الأول
لرئيس المجلس التشريعي

د. محمود الرمحي
أمين سر
المجلس التشريعي